



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

أوراق نماء (١٢٦)

الثورة المصرية بين انقلابين

قراءة في كتاب عزمي بشارة "ثورة مصر"

أحمد عبدالرحيم

www.nama-center.com

الآراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز

الثورة المصرية بين انقلابين

قراءة في كتاب عزمي بشارة "ثورة مصر"^١

أحمد عبدالرحيم^٢

لا يَخْدَعَنَّكَ!

أُخْرَانَا كَأَوْلِنَا!

في نحو ما نحنُ فيه.. كانتِ الأُمَمُ!

[أبوالعلاء المعري]

^١ بيانات الكتاب

العنوان الرئيسي: ثورة مصر

الجزء الأول: من جمهورية يوليو وحتى ثورة يناير (٧٢٠ صفحة، من القطع المتوسط)

الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب (٦٧٢ صفحة، من القطع المتوسط)

المؤلف: عزمي بشارة

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر

بيروت، ط١/ مايو ٢٠١٦

^٢ كاتب وباحث مصري، araaheem@gmail.com

(١)

ديباجة

بعد مدة، قد تَقصُر شهورًا أو تطول أعوامًا، ستجري مياةً ملونةً ألوانًا مختلفةً في نهر الواقع العربي الرسمي والشعبي. ستتغير سياسات، وتتحول مواقف، ويتجدد "لاعبون" .. وسيبقى من كل ذلك، فيما يتبقى عادةً، مثل هذا العمل الكبير والمهم .. مهما يكن لأحدٍ من رأي فيه وفي صانعه ومنتجه.

فلا يَجْرَمُ أحدًا ذا صلة واهتمام، لا سيما من المصريين، شأنًا أنظميةً أو أشخاصٍ على ألا ينتهبوا لهذا العمل: قراءةً، ونقدًا، وتطويرًا.

في نحو ١٤٠٠ صفحة (مقسمة على جزئين كبيرين)، وبالاستعانة بفريق بحثي وميداني (بل "فرق"!) واستشاري كبير، وبإمكانات "لوجيستية" وفيرة ومتميزة.. أنجز عزمي بشارة هذا العمل، الذي سيبقى لبننةً مهمةً جدًا في سبيل توثيق الثورة المصرية، مربوطًا في سياقاتها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والفكرانية/ الإيديولوجية.. وغيرها. قاصدًا الجمع بين قراءة على مستوى الصورة الشاملة/الماكرو وبين التدقيق في كثير من تفاصيل الصورة المجهريّة/المايكرو.. وفق مقارنة منهجية مركّبة، تجمع بين رؤية التاريخ المصري الحديث منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر^٣، حيث بدايات عهد خلفاء محمد علي الذين استجلبوا الاحتلال

^٣ ثورة مصر، عزمي بشارة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، بيروت - ط١ / ٢٠١٦، ١ / ١١ : ١٦.

وكل الإحالات التالية منه، ولذا.. لن أعيد ذكره ثانيةً.

وأنبه هنا إلى هذه الأمور:

المрад بـ"الكتاب"، في المتن والحواشي، هو الكتاب محل الدرس هنا "ثورة مصر" لعزمي بشارة.

حيث تُذكر "الثورة" مجردة؛ فهي "ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١" لا غير. وسواها سيُذكر مضافًا.

حيث يُذكر "الانقلاب" مجرّدًا؛ فهو "انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣" لا غير. وسواها سيُذكر مضافًا.

ما لم تكن النصوص بين أقواس تنصيص صغيرة؛ فثمة تصرف فيها، قد يكون كبيرًا في بعض الأحيان. وبعض ما بين أقواس التنصيص فيه تصرف يسير غالبًا، أشرت إليه.

البريطاني، لتولد من بعدُ فكرة "مصر للمصريين" التي يراها بشارة في القلب من جوهر ما حصل في ٢٥ يناير، حيث حاول المصريون الثائرون استعادة بلدهم فعلاً.. لا قولاً وحسب. لكن.. في حين عَنَى الشعار في ظل الاحتلال "الأجنبي" أن مصر للمصريين دون غيرهم من المحتلين، فإن الشعار ذاته عَنَى في ظل "الاحتلال المحلي" أن مصر يجب أن تكون لـ"كل" المصريين، لا لجزءٍ منهم ممثلي في مؤسسة أو طائفة!٤.

جاء الكتاب بحثاً شاملاً، عابراً للتخصصات، مكوّناً رؤيةً مركّبةً قدرَ تعقيد المشهد المصري خلال أربع سنين. ولم يتوقف اعتماده على ما رصدته وسائل الإعلام، بل استحضر معها الشهادات الحية المقارّنة (من المشاركين في صناعة الأحداث ومن الخبراء) لتدقيق الروايات والوقائع، والإحصاءات العلمية الميدانية (عبر أربعةٍ من استطلاعات "المؤشر العربي"، الخاص بـ"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، خلال الفترة: مايو ٢٠١١ – يونيو ٢٠١٥) لفحص اتجاهات الرأي العام بمصر حول الثورة من زوايا عديدة. وازن بشارة بين كل مصادره ووسائله المتاحة؛ ليتجنب "التبسيط" والاختزالية، اللتين تَسِمَانِ عملٍ من يعتمد مصدرًا أو وسيلةً دون المصادر والوسائل الأخرى، مما يكرّس الرواسم/"الكليشيهات" والأساطير المروّجة بوسائل الإعلام المتطاحنة فيما بينها والمتصارعة على فرض رؤى من وراءها!٥.

يقول بشارة: "حاولنا أن نؤلف سرديةً مكثّفةً لعالم الحوادث من دون استغراق في تفصيلاتها غير المؤثرة، ورسم صورة مركبة قدر الإمكان من زوايا نظر مختلفة. لكن تبقى زوايا نظر المؤلف هي الطاغية بالطبع. ورافق السرد، أو أعقبه، جهدٌ تفسيريٌّ اجتهدنا أن يكون موضوعياً قدر الإمكان. بمعنى تحليل المعطيات بأدوات علمية وبانحياز إلى الحقيقة.. بقدر ما يمكن للباحث أن يتجرد من موقعه"٦.

٤ ما بين المعكوفين أثناء النقل النصي هو لكاتب هذا المقال. وقد يكون فحوى كلامٍ لبشارة في موضعٍ غير موضع النقل.

٥ ١٩ / ١

٦ ٤٤٣ / ٢، ٤٠٥ / ٢

٧ ٣١ / ٢

لماذا اهتم بشارة بتاريخ ثورات العرب، منذ تونس نهايات ٢٠١٠، وهي لا تزال "ساخنة"؟^٧

رغم أن هذه "السخونة" تعقد من عمل الباحث والمؤرخ، إلا أن فيها مزية مفيدة، وهي كتابة التاريخ الراهن قبل تزوير الحوادث، أو كتابتها من منظور المؤسسات الجديدة وكأنه تاريخها الخاص! وبهذا تسجل الوقائع قبل أن يُضخّم تفصيلٌ ويُصعّر شأنٌ آخر، ويعظّم دورٌ ويُهمّش آخر!..^٨ "وتصبح الحاجة إلى مثل هذا العمل أكثر إلحاحًا في ضوء مصائر ثورة يناير ومنظمتها الشباب؛ إذ ربما يخطر - مستقبلاً - في بال أصحاب أهواءٍ ومصالحٍ تجاهل هذا الفصل المشرق من تاريخ الشعب المصري والأمة العربية، أو تشويهه، أو تجاهل صانعيه الذين اقتحموا سماء صناعة التاريخ، حين أخرجت الثورة ضد الاستبداد ومن أجل العيش والحرية والكرامة والعدالة أفضل ما في الأمة".^٩

والمؤسف.. أن الأمر لا ينتظر "مستقبلاً"! فقد بدأت فعلاً، ولمّا تخمد عواصف الأحداث، عمليات "القص واللصق" في مناهج الدراسة المصرية، بما يوائم مزاج "المتغلب".. فما البال إذا طال الزمان شيئاً ما؟! ولا مجال هنا لتناول هذا الملف المهم والموجع!

^٧ اهتم عزمي بشارة شخصياً بالمتابعة الدقيقة للحراك العربي الواسع منذ انطلاقاته، في صورته الأخيرة، من تونس نهايات ٢٠١٠. وأنجز عددًا من الكتب التوثيقية والتحليلية عن الثورتين التونسية والسورية، فضلًا عن الثورة المصرية. وبالإضافة إلى هذا الجهد "الشخصي".. ثمة اهتمام أوسع يوليه "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" لتوثيق وتحليل المشهد الأوسع للحراك العربي، لا سيما المشهدين الليبي واليمن.

^٨ ١٣ / ١. وانظر أيضًا: ٥٦ / ١ الحاشية، ٣٠ / ٢، ٣١. فيما يخص "إعادة قراءة الثورة"، فيما سماه بشارة "مراجعة إعلامية شاملة للثورة"، بعد الانقلاب.. انظر: ٤٠١ / ٢، ٤٠٢.

^٩ ١٦ / ١ بتصرف.

(٢)

جوهر الكتاب/ المشروع

جوهر الجزء الثاني بأكمله، والأول تمهيداً مستطرّد لا غنى عنه، يتلخص في أنه بحثٌ في "تعثر مرحلة التحول الديمقراطي في مصر" .. يقول بشارة: "نرجو أن يسهم هذا الكتاب لا في توثيق مرحلة مصيرية في تاريخ المنطقة العربية وضرورة انتفاضتها ضد الاستبداد ومآلاتها.. فحسب، بل أيضاً في تقديم مساهمة في الإجابة عن بعض الأسئلة الكبرى [حول قضية التحول الديمقراطي وما يتصل بها، في سياق نقدنا القديم للنظريات حولها^{١٠}]، انطلاقاً من دراسة حالة عينية وتوثيقها. فمختبر العلوم الاجتماعية هو الواقع، ومنهجها الرئيس (...). هو المنهج التاريخي الذي يبحث الظواهر في صيرورتها"^{١١}.

فالحبكة الرئيسية خلف غابة تفصيلات ما جرى بين ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣ يوليو ٢٠١٣ هي صراع الجيش، ومن خلفه "الدولة العميقة"، مع عملية الانتقال نحو الديمقراطية.. وذلك عبر مناورات وتكتيكات محسوبة للوصول إلى تمام تنفيذ الاستراتيجية بالسيطرة الكاملة المباشرة على كل السلطات في البلد^{١٢}.

من أبرز ملامح هذا التعثر اللحظة التي انقسمت فيها الثورة إلى "سلطة" مهمتها الحكم مهما كانت الانتقادات لها و"معارضة" دائمة الانتقاد، وكأن بمصر ديمقراطيةً راسخة! حينها لم يعد إنجاح مرحلة التحول الديمقراطي مهمةً وطنية تستلزم وحدة معسكر الثورة في وجه قوى النظام القديم!^{١٣}. فقد تحولت معارضة مرسي إلى مناكدة سياسية من جبهة خصومه العريضة.. حتى إنهم - مثلاً - لم يتعرضوا لنقاط ضعف حقيقية في دستور ٢٠١٢، وفي مفاصل مهمة من سياساته بوجه عامّ تستحق الانتقاد. بل اعتبروا أن واجهم هو "إفشاله!" ولم يدركوا أن نجاحه خطوة في طريق التحول الديمقراطي، وليس نجاحاً شخصياً لمرسي ولا للإخوان!^{١٤}.

^{١٠} دُكر بشارة، ٢٥ / ٢، بكتابه "في المسألة العربية: مقدمة لبيانٍ ديمقراطيٍّ عربي" (مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ط ١ / ٢٠٠٧)، والذي تناول فيه ما سمّاه "بؤس نظريات التحول الديمقراطي".

^{١١} ٣٠ / ٢، ٣١ بتصرف.

^{١٢} انظر: ١٩٦ / ٢، ٢٦١.

^{١٣} انظر: ٢٦١ / ٢، ٢٦٢.

^{١٤} انظر: ٢ / ٢٨٠، ٢٨١، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧٠.

والحق أن بداية المشكلة والتعقيد كانت من "الإخوان المسلمون" وأنصارهم.. فكما يقول بشارة: لم يكن منطقيًا أبدًا أن تقود مرحلة التحول الديمقراطي جماعة غير ديمقراطية، ولا ثورية، لا سيما في ظل وجود قوى "إسلامية" أخرى تزايد عليها دينيًا، وتحالف مع جهاز النظام ضدها، وبالتالي ضد محاولة التحول الديمقراطي (حزب النور، وقطاعات من السلفيين عمومًا)^{١٥}.

ولهذا.. فإحدى أهم فرضيات الكتاب، بحسب بشارة نفسه، أن "من غير الممكن الاستمرار في حديث عن التحول الديمقراطي من دون مراجعة الحركات الإسلامية موقفها من مبادئ الديمقراطية، لا إجراءاتها فحسب. وكذلك.. لا يمكن التقدم في هذا الموضوع من دون مراجعة القوى السياسية الأخرى مواقفها من إقصاء التيار الإسلامي"^{١٦}.. والإنصاف يقتضي، برأيي، التأكيد على أن معضلة "الإسلاميين" أصعب، ودورهم أهم وأولى! لأن منهم كثيرين يتوهمون امتلاك الحقيقة الدينية، ويعتقدون أن مخالفتهم في الفكر والسياسة مخالفون للشرع ذاته.. وإن زعموا وأظهروا خلاف هذا!

ومن جهة مكملّة.. تأتي أهم خلاصات الكتاب متصلةً بهذا الملف، وهي أن "الإيديولوجيات المنعزلة، الإسلامية أو القومية أو اليسارية أو الليبرالية، [كُلًّا] على حدة، فقدت إمكان قيادة المجتمع العربي نحو التغيير. وأن البديل سينشأ من تفاعل عناصر ثقافية وقيمية الطابع من هذه كلها، وسيكون قادرًا على الجمع بين ما يفيد منها كلها؛ لتتمكن من طرح البديل"^{١٧}.

ففيما يخص الثورة المصرية، وعبر مجموعة "شباب الثورة" المختارة "عينه" بحثية طوال الكتاب، وهم ٣٣٣ شخصًا فاعلًا (و"قياديًا" أحيانًا) متنوعون فكريًا، وسياسيًا، ودينيًا، وحتى طبقيًا.. بينت اللقاءات والشهادات والتحليلات الخاصة بتلك الفترة الذهبية، منذ التحضيرات المباشرة ليوم ٢٥ يناير وحتى يوم "انتصار" الثورة الجزئي برحيل مبارك، أن "الحدود بين الإيديولوجيات لم تكن واضحةً بحدّة، [بل إنها] طُمت بالتدرج خلال العمل المشترك. جاء اتفاق هؤلاء الشباب، المتنوعين، على أهداف الثورة عابرًا للإيديولوجيات التي نشأوا عليها أو جذبتهم مرحلّةً ما. وهذا ما يقدم دليلًا على إمكانية تشكل تيار سياسي مركزي على الساحة العربية، فيه عناصر من الفكر الديمقراطي الليبرالي (الحقوق السياسية والحريات المدنية)، ومن الفكر اليساري (العدالة

^{١٥} انظر: ٢ / ٣١، ١٥٤، ١٧٤، ١٧٥، ٢٢٦، ٣١٢.

^{١٦} ٢ / ٣٠.

^{١٧} ١ / ٦٣٥. وقد دُكر بشارة هنا أنه قدم هذا الطرح منذ سنة ٢٠٠٧، على الأقل، حين أصدر كتابه، المشار إليه آنفًا، "في المسألة العربية...". وجاءت "الثورات العربية الشبابية"، منذ نهايات ٢٠١٠، مصدّقةً وشاهدة.

الاجتماعية)، (...)، والانتماء للحضارة العربية الإسلامية، والتزام القضايا العربية. لا يمثل هذا التيار أصولية دينية متطرفة، ولا علمانية متطرفة معادية للدين والمتدينين^{١٨}.

ويعود بشارة إلى مجريات الوقائع طوال سنوات الاحتدام (٢٠١١ - ٢٠١٦ لحظة إصدار الكتاب).. مؤكِّدًا، فيما يخص مصر أساسًا، أن "الاستقطاب العلماني الإسلامي، والدور السلبي للجيش في التحول الديمقراطي، وفشل الأحزاب القديمة في المرحلة الانتقالية.. [كلها] عوامل تعيد طرح هذا البديل. وسيقوم بهذه المهمة عمليًا هذا الجيل نفسه من الشباب، الذي اكتسب تجربة سياسية غنية منذ عام ٢٠١١"^{١٩}.

يقول بشارة هذا رغم مآلات الثورة المصرية، حتى لحظة التدوين، التي وصفها بأنها "قصة أمل كبير انتهى إلى مأساة، وحلم أجيال استحلال كابوسًا"^{٢٠}، ورغم رثائه مصائر كثير من "شباب الثورة" المختارة "عينًا"^{٢١}.

قد يكون مردُّ تهاؤل بشارة، رغم ما ذكرته، أن هذه المأساة وذلك الكابوس ليست وراءهما "ضرورات تاريخية وحتميات"، بل الأمر مرتبط بـ "صيرورات، ساهمت في تحديد مسارها قرارات وخيارات بشرية مختلفة في التعامل مع المعطيات. وكان يمكن أن تسير الأمور على نحو مختلف لو تصرف الثوريون والأحزاب والقوى السياسية بشكل مختلف، ولو تصرف نخبة النظام القديم بشكل مختلف أيضًا"^{٢٢}.

ومن المهم جدًّا في هذا السياق "إضاءة الطرق التي أدت إلى هذا الكابوس، لا سيما الطرق الخلفية الموارية والأزقة المتوارية، وشرحها كاحتمالات كامنة في واقع مصر بعد الثورة"^{٢٣}.. وهذا ما يتكفل به، تفصيلًا، الجزء الثاني.

^{١٨} ١ / ٦٣٤ بتصرف تحريري.

^{١٩} ١ / ٦٣٥. وانظر في تحالف "القوى المدنية" (لنا وقفة تالية مع هذا المركب الإضافي) مع العسكر لوأد التجربة الديمقراطية: ٣٧٠ / ٢ : ٣٧٣.

^{٢٠} ٢ / ١٥.

^{٢١} ٢ / ١٦، وبالتفصيل: ١ / ٦٣٧، ٦٣٨.

^{٢٢} ٢ / ١٦.

^{٢٣} ٢ / ١٦ الحاشية، بتصرف.

(٣)

الثورة

رغم أهمية نصف الجزء الأول، منذ التمهيد الموجز البادئ بتبلور مقولة "مصر للمصريين" في مواجهة الاحتلال الإنجليزي، مروراً بالوضع العام السابق "حركة ضباط الجيش" في ٢٣ يوليو ١٩٥٢^{٢٤}، وصولاً إلى تشكل "جمهورية يوليو" الممتدة من عبدالناصر وحتى لحظة ٢٥ يناير.. فأنا مضطر لتجاوزه في هذه المراجعة، بسبب المساحة. ولعلي أعود إليه بشيء من التفصيل في مناسبة أخرى.

وللسبب ذاته.. سأتجاوز أيضاً كثيراً من التفاصيل والملاحظات التي سجلتها أثناء تدقيقي الفصل المهم ذا العنوان الطويل "لم يكن شعب مصر خاملاً قبل ٢٥ يناير: موجز تاريخ الاحتجاجات في مصر الحديثة".. لأصل إلى الانتقادات الأساسية التي وجهها بشارة للثورة، لا سيما بعد نجاحها الاستثنائي في إقامة "جمهورية ميدان التحرير" التي بدت مثل "خيال متحقق".

من أهم هذه الانتقادات أنها لم تنتبه بصورة ودرجة كافيتين إلى جوهر شعارها الأهم "الشعب يريد إسقاط النظام".. حيث كان "ثمة شعور عارم بالظلم والغضب على النظام، وتخيل الناس أن تغيير النظام يعني ذهاب الرئيس قبل أن تنجح القوى الثورية في طرح برنامج يصور للناس ما يُفترض أن يأتي بعده"^{٢٥}.

وهو يعلل هذا بأمور.. منها أنهم، في حقيقة الأمر، لم يخرجوا في ثورة، بل نشبت ثورة من خروجهم. وعندما أدركوا ذلك عبروا عنه بمطلب إسقاط النظام. لكنهم لم يسقطوه، بل أسقطوا مبارك وحده. وطالبوا بالإصلاح، لكنهم رفضوا المشاركة في أي خطة إصلاحية. لقد قادوا الحراك "الثوري" بعقلية حركة احتجاج، و"طهارتها"، وخوفها من "التلوث" بالسياسة والصراع على السلطة. في حين أن على من يصنع ثورة أن يستعد لأحد أمرين: أن يحكم و/أو يشارك في الإصلاح، أو أن ينتظر الآخرين أن يحكموا.

^{٢٤} يراوح الكتاب في وصفها بين "الثورة" و"الانتقال". وثمة نقل مهم، بهذا الخصوص، عن "واجهة" هذه الحركة محمد نجيب: ١/ ٣٦ الحاشية. وسيأتي لاحقاً، في هذه القراءة، تعريف بشارة كلاً من المصطلحين تعريفاً منضبطاً.

^{٢٥} ١/ ٤٢٥. وأيضاً: ١/ ٤٩٥، ٦٠١، ٦٠٢، ٢/ ٢٥ : ٢٨، ٣٦، ٤٢، ٤٣، ٨٢، ٨٣ وهما مهمتان جدّاً، ٨٧، ٨٨، ١٠٦، ١٠٧، ١٩٩.

وهنا يكمن خطر الثورة المضادة^{٢٦}. حين "بدأ الناشطون [منذ ٢٩ يناير، ومع نصب أول "منصة" بميدان التحرير، ووقف محاولة بعض السياسيين "التقليديين" اعتلاءها ومحاطبة الجماهير] يدركون أنهم يصنعون ثورة، وتخوفوا منذ البداية من أن تستحوذ عليها قوى سياسية ذات "أجندات" حزبية. وسيتحول هذا الهوس إلى ما يشبه المرض لاحقاً في المرحلة الانتقالية، حيث سيثير عداوة القوى السياسية المختلفة، داخل النظام أو خارجه، وستكون له نتائج سلبية.. إن لم تكن وخيمة. فالشباب لم ينتظموا في بديل سياسي واضح يلي الطموحات...^{٢٧}، ومن أمارات عدم تبلور رؤية واضحة لمطالب "جمهورية ميدان التحرير" أن الشباب حلوا ائتلاف شباب الثورة" [بُعيد تنحي مبارك].. فعاد كلٌّ إلى حزبه، أو أقام تنظيمًا، أو ذهب إلى حال سبيله. وهذا ما أدى في النهاية إلى أن تعود الأحزاب إلى ملء الفراغ، حيث لم يعدوا "غطاءً شبائياً"، كما لم يعد الإعلام الخاص والعسكر "غطاءهم الشبائي" الخاص بهم!^{٢٨}.

كما انتقد بشاره ما سماه "طوباوية" الثوار.. حيث قدّم الشباب في الميدان "أمودجاً عن المجتمع المصري الغني بتعددته. ولا شك في أن هذا المجتمع الصغير ذا الاتجاهات السياسية والاجتماعية المتعددة والمتناقضة في بعض الأحيان، والذي لم يوحدته إلا الموقف من النظام المصري آنذاك، قدّم أمودجاً جذاباً مؤقتاً. لكنه حوى أيضاً بذرة أفوله، ولا سيما حين أنتج عصبية الطوباوية التي لا ترضى إلا بـ"اللاسياسة" سياسة لها"^{٢٩}.

ومن هذه "الطوباوية" أنهم لم يحبوا أن يكون للثورة "رأس" يفاوض النظام.. وهو ما كان من نقاط قوة الثورة وتميزها التي استحوطت ثغراتٍ ضعف.. "حين لم يبرز من يمكنه الحديث باسم الثورة وتمثيلها بعد نهاية المد الثوري مع تنحي مبارك، أو يمكنه المحافظة على أهدافها ومطالبها في المراحل الحاسمة، وهي مرحلة تحديد نظام الحكم والمشاركة فيه، بعد أن أصبحت أحزاب كثيرة تتحدث باسم الثورة، ويكفيها لتدعي ذلك وجود "شباب ثورة" معها!"^{٣٠}.

^{٢٦} ٥٠٩ / ١ بتصرف. وأيضاً: ١١٠ / ٢.

^{٢٧} ٤٥٦ / ١.

^{٢٨} ٤٥٦ / ١ الحاشية، ٢ / ٢٦١، ٢٦١. وانظر أيضاً: ٢ / ١٨٢، ١٩٨، ١٩٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٨٧.

^{٢٩} ٥٠٣ / ١. وأيضاً: ٢ / ١٧، ٢١، ٢٢.

^{٣٠} ٥١٨ / ١. وأيضاً: ٢ / ١٤٨، ١٥١، ١٥٢.

ثم يصل بشارة إلى نقد الثوار لعدم تصميمهم على محاكمة مبارك ورموز نظامه أمام محاكم ثورية، أو على الأقل "محاكم خاصة" تعتمد مبادئ واضحة ل"العدالة الانتقالية" .. وفي المقابل: تهاونهم بأن تتم المحاكمات وفق قوانين النظام المطاح برأسه ذاتها، وبإجراءات من نيابة عامة وجهاز قضائي ينظران (في جملةهما) إلى الثورة بوصفها "حوادث شغب"! لتنتهي المحاكمات، رغم الصخب الإعلامي المفتعل والألقاب الرنانة المخفية خِواءً، إلى "مواسم البراءة للجميع"^{٣١}.

ومن المهازل التي يمكن أن تضاف في هذا السياق: إقرار إكمال أحمد شفيق رئاسته مجلس الوزراء، وبقاء زكريا عزمي رئيسًا لديوان الرئاسة خمسين يومًا، وبقاء سامي مهران أمينًا عامًا لمجلس الشعب والشورى بدرجة "وزير" وهو "حارس لائحة برلمان الحزب الوطني"، بحسب وصف بشارة، طوال أكثر من عشرين سنة!

كل هذه الثغرات كانت عوامل إضافية ل"سهولة" حَرْف مسار الثورة، وتمكن الثورة المضادة من الوصول لنقطة ٣ يوليو!

^{٣١} ٢ / ١٤٣، ١٤٤، ١٥٦: ١٥٩.

(٤)

من الثورة المضادة.. إلى الانقلاب

لكي يحسم بشارة الجدل حول توصيف ما حصل في ٣ يوليو.. يعرّف الانقلاب بأنه: تَحْرُكٌ من بعض النظام القائم، ليس بهدف تغييره، بل لإعادة تشكيله أو توزيع السلطة داخله^{٣٢}. في حين أن الثورة هي: تَحْرُكٌ شعبي واسع خارج الشرعية/ البنية الدستورية المستقرة، بهدف تغيير نظام الحكم القائم^{٣٣}.

منذ البداية "تضمنت الثورة المصرية عنصرين متفاعلين: ثورة شعبية مدنية واسعة ذات طابع ديمقراطي، وانقلاب عسكري نفذه الجيش ضد مبارك. وصارت المرحلة الانتقالية تاريخ صراع بين مكوّن الثورة ومكوّن الانقلاب الكامن فيها، حتى انتصر الانقلاب في النهاية"^{٣٤}.

وقد كانت إطاحة رأس النظام، وبقاء هيكله الأساسي على حاله، الممهّد الأول لتولي الجيش الحكم مباشرةً. فقد أنجز الجيش انقلابًا أبيض؛ ليتجنب تطور الثورة إلى مواجهة شاملة مع النظام، أو تحول النظام إلى مواجهة شاملة مع الشعب.. إضافة إلى وأد سيناريو التوريث وما يتصل به.. فأطاح الجيش (رُبع النظام) بنصف أركان النظام (الأسرة الحاكمة، والحزب المهيمن)، وأضعف ريعه (الأمن الباطش).. لينفرد هو بالسلطة كلها^{٣٥}. و"بدأ يبذل جهدًا لاحتواء الثورة بعناق أشبه بعناق الدببة"^{٣٦}.

جوهر المسألة يتلخص في أن الجيش يميل إلى تجاوز فكرة خدمة الأمة ككل، إلى ادعاء تجسيد الأمة وإرادتها، وتمثيلها. فهو يعتبر

^{٣٢} مستفاد من ٢ / ٢١ الحاشية. وانظر: ٢ / ٣٧٩، ٣٨٠.

^{٣٣} ٢ / ٢١ الحاشية، بتصرف.

^{٣٤} ٢ / ٢١، ٢٢ بتصرف.

^{٣٥} ٢ / ٣٥ بتصرف.

^{٣٦} ٢ / ٣٨.

نفسه الأمة الحقيقية بشكلها النقي غير المشوش بالمصالح الجزئية والحزبية^{٣٧}. إنه "أبو الجمهورية" في نظرته لذاته!^{٣٨}.

كان انقلاب الجيش الثاني، بعد إطاحته رأس النظام للحفاظ على النظام نفسه، تجاوز المجلس العسكري نتيجة استفتاء التعديلات الدستورية الأولى في مارس ٢٠١١، وهي "نعم"^{٣٩}. فهو أول خرق سياسي فادح لتعهدات العسكر بإمضاء الإرادة الشعبية. والعبثي في المشهد أن إرادة الأغلبية الشعبية، والتي قالت "نعم"، وافقت ظاهر خطاب العسكر، ومع هذا أهملها هؤلاء! والقول بأن العسكر عمل بإرادة "الأقلية" التي قالت "لا"^{٤٠}، ليس صحيحًا. فالعسكر لم يشرع في كتابة دستور جديد، وهو موجب القول بـ"لا" لتعديلات محدودة، بل هو صريح قول جمهورتهم.

الذي حصل أن العسكر ركلوا إرادة الجميع (أهل "نعم"، وأهل "لا") أي مجموع الشعب تقريبًا، مصدرًا "إعلانًا دستوريًا" من ثلاث وستين مادة لم يُصوّت إلا على ثمانٍ منها! وقد ابتلع الجميع، تقريبًا، الطعم! كما ابتلعوا جميعًا، تقريبًا أيضًا، عبثية تكليف مبارك "بمجلسه العسكري" بإدارة شؤون البلاد! وبدا العسكر منتشين بحال التهاوش البئيس بين الجميع حول المعارك الهزلية، المتوهم أنها "هويّاتية"^{٤١}.

كانت هذه هي الخطوة الانقلابية الأولى على "الإرادة الشعبية"، وهو النذير "الأبكر" لاحتمال عزل أية هيئة منتخبة، دون أن يدافع الشعب المصري عن إرادته الانتخابية!^{٤٢}.

ثم كان إعلان العسكر الدستوري ١٧ يونيو ٢٠١٢، قبيل إعلان نتائج جولة الرئاسة الثانية المرّجح فوز مرسي فيها، انقلابًا "أبيض" آخر.. قبل سنة من الانقلاب الحشِن الحاسم! كان الرئيس المنتخب سيكون، بموجب هذا الإعلان، "موظفًا" لدى

^{٣٧} ٥٩ / ٢ بتصرف. وانظر: ١٣٣ / ٢.

^{٣٨} ٧٩ / ٢، ٨٠.

^{٣٩} لم يتوقف بشارة بالتحليل الكافي والمكافي لخطورة هذا "الانقلاب الثاني".

^{٤٠} كما يذهب بشارة: ١٣٩ / ٢.

^{٤١} راجع في شأن هذا "التوهم": ٣٥٧ / ٢، ٣٥٨.

^{٤٢} انظر: ٢ / ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٧.

المجلس العسكري! ^{٤٣}. وهو ما ألغاه مرسى مع إعفائه المشير طنطاوي في ١٢ أغسطس ٢٠١٢.

وفي سياق "مناورات" العسكر منذ ١١ فبراير ٢٠١١، يعجبني تناول بشارة مسألة "المواطنين الشرفاء" .. وهم يد الجيش "الشعبية" ضد الثوار، بوصفهم "جواسيس" و"مخربين" و"معطلين عجلة الإنتاج"، وكانت بدايات بروز دورهم في أحداث العباسية الأولى ٢٣ يوليو ٢٠١١ ^{٤٤} .. وينقل بذكاء عن ماركس، واصفًا تنظيم حثالة "البروليتاريا" كقاعدة شعبية للويس بونابرت: "... وفي جمعية [انقلاب] العاشر من كانون الأول حُشد عشرة آلاف من الأوغاد عليهم أن يؤدوا دور الشعب، كما نوى نك بوتوم أن يؤدي دور الأسد!" ^{٤٥}.

وبرأي بشارة.. كان من هؤلاء "المواطنين الشرفاء" منذ وقت باكرٍ، قطاعاتٌ أساسية من السلفيين. حيث كان "خروج التيار السلفي إلى الفضاء العمومي الذي فتحتة الثورة، كي يخاطب الغرائز والمخاوف، ويحيي الطائفية، ويرتد بالثورة عن مطالبها، ويدفع بها إلى مسار الاحتراب الأهلي.. أول مظاهر الثورة المضادة في مصر" ^{٤٦}.

كل هذه الجهود تكاملت مع تبلور "جبهة الثورة المضادة الإقليمية"، منذ وقت مبكر، بتصريحات سعودية وإماراتية مؤيدة لمبارك قبيل رحيله، ومحدرة أمريكا والغرب من سقوطه ^{٤٧}. ولم يكن موقف معظم دول الخليج ضد حكم الإسلاميين وحسب، بل كان ضد عملية التحول الديمقراطي وخروج الشعوب إلى المجال العام ^{٤٨}. إلا أن بشارة يؤكد أن دور هذه الجبهة لم يكن ليكون حاسمًا

^{٤٣} انظر: ٢ / ٢٥٠، ٢٥١.

^{٤٤} انظر: ٢ / ١٥٢، ١٥٣.

^{٤٥} ١٥٣ / ٢، الحاشية ١٦. وانظر في طبيعة "الدولة البونابرتية" التي تمثل انفصال الدولة عن المجتمع: ٢ / ٣٩٤، ٣٩٥ متناً وحواشي.

^{٤٦} ١٦٨ / ٢. وانظر: ٢ / ٢١٥، ٢١٦. وأيضًا: ١ / ٣٥٤، ٣٥٥، ٢ / ١٧٤، ١٧٥، ٣٧٣، ٣٧٥. وحول تأسيس حزب النور: ٢ / ١٨٥. وبخصوص تفاصيل دوره في ٣ يوليو: ٢ / ٣٧٣: ٣٧٨.

وبهذه المناسبة.. ذكر بشارة (١٦٧ / ٢) إلى أن "الدعوة السلفية" عقدت مؤتمرات جماهيرية في ٨ فبراير ٢٠١١، قبل ثلاثة أيام من رحيل مبارك، لتأكيد الهوية الإسلامية للدولة. ثم اجتمعت تيارات منها بالهرم (غرب القاهرة) في ١٥ فبراير للغرض ذاته. ولم يوثق الحدثين، على أهمية دلاليتهما، وهو ما أستغربه!

^{٤٧} انظر: ١ / ٥١٩. وأيضًا: ٢ / ١٩، ٨٦.

^{٤٨} انظر: ٢ / ٥١٢، ٥١٤.

لو أن قوى الثورة، ومن انضم إليها، قد تمكنوا من الاتفاق على المبادئ الديمقراطية وتوحيد جبهتهم إزاء النظام القديم وفرض هذه المبادئ عليه^{٤٩}.

ثم كان الانقلاب الكامل في ٣ يوليو. وهنا يركز بشارة على نقد وصف مشهد ٣ يوليو بأنه استجابة لـ"شرعية الشارع"، في مقابل "شرعية النظام" ("شرعية الصندوق" كما كان يكرّس في خطاب موالاة مرسي).. يقول: "الحقيقة [هنا] أن "الشارع"/"الشعبوية" كان ضد "الشعب". فالشعب في النظام الديمقراطي يعبر عن نفسه في انتخابات، مبكرة أو متأخرة. أما التظاهرات في الشارع، مهما تكن عظيمة؛ فعليها فرضُ انتخابات مبكرة، أو إسقاط مؤسسات منتخبة في انتخابات أخرى. أما الاستعانة بتحريك عسكري ضد تصويت الشعب نفسه في الصناديق؛ فليس "شرعية الشارع"، بل هو انقلاب عسكري"^{٥٠}.

والحق أن هذا الملحظ الصائب مهم في فهم مقولة من كان مع ٣٠ يونيو، ثم عارض مشهد ٣ يوليو. فقطاع ممن ساند حراك ٣٠ يونيو كانت دعوته الرئيسية، كما كانت دعوة "تمرد" الرئيسية، هي "انتخابات رئاسية مبكرة". في حين آل الأمر في ٣ يوليو إلى "تعيين" رئيس، ولو كان مؤقتًا. ومن هذا القطاع برزت الدعوة باكراً إلى "المعسكر الثالث"^{٥١}، الراض كلاً "طُرقي" الصراع النكدي: الإخوان والعسكر، وكان توصيفهم المشهد يتلخص في أنه "موجةٌ ثوريةٌ آلت انقلاباً". لا سيما وأن دعوة "المعسكر الثالث"، وإن لم تكن قد تبلورت بهذا العنوان، كانت قد بدأت تظهر مع تدهور أداء مرسي منذ نوفمبر ٢٠١٢ على الأقل، قبل أشهر من بروز "حركة تمرد" بكل ما حَفَّها من علامات استفهام. وعليه.. فليس من حق أحدٍ نبذ "كل" من خرج في ٣٠ يونيو بأنه "انقلابي".

^{٤٩} انظر: ٢ / ٤٩٦ : ٥٢٠، ولا سيما الصفحات: ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٢، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩.

^{٥٠} ٢ / ٣٧٨ بتصرف.

^{٥١} وكان كاتب هذه القراءة من أوائل الداعين إليه عقب ٣ يوليو، بصفحته الشخصية في "فيس بوك"، ثم في الصفحة "الرسمية" لهذا التجمع، وكان اسمها بالعربية "المعسكر الثالث"، حين دُعي من براء أشرف رحمه الله، أحد منشئي الصفحة، ليكون محرراً ومشرفاً تحرير فيها ("أذمين"). وإن كانت مساهمتي فيها لم تطل لأسباب عديدة.

(٥)

الإخوان

يعتبر بشارة أن "جمعة الغضب" (٢٨ يناير ٢٠١١) كانت "نقطة مفصلية في تاريخ مصر الحديث، تُلقت فيه النخب السياسية والثقافية والاقتصادية صدمة هي الأعنف منذ هزيمة عام ١٩٦٧"^{٥٢}. ومن ثمَّ.. ينتقد أحزاب معارضة مبارك بأنها جزء من "النظام" .. "تنشط على هوامشه"، وتقبل بـ"دور المعارضة الأبدية"، وأنها في التحليل الأخير "بلا أفق سياسي". ومن هنا.. لا عجب في أنها "لم تكن مرتاحة في أجواء حرية العمل السياسي بعد الثورة، ولا سيما في مرحلة المجلس العسكري الأولى ثم في مرحلة مرسي". بينما استعادت "دورها" الذي تتقنه، كما كان أيام مبارك، بعد ٣ يوليو ٢٠١٣.

وبخصوص هذا السياق.. لا يُعد بشارة "الإخوان المسلمون" جزءًا من "معارضة الهوامش الصغيرة" تلك. فالجماعة، بنظره، ليست جزءًا من النظام، بل "حركة شعبية واسعة ظلت تتعرض للقمع، وألف النظام تحميلها مسؤولية ما يجري في الشارع. وربما شكل هذا سببًا وجيهًا كي تجري حساباتها بدقة، وربما بشيء من التحفظ"^{٥٣}.

وهو ما لا أوافق عليه. فـ"الإخوان المسلمون" جزء لا يتجزأ من تلك "المعارضة الهوامشية" غير الثورية، بل شديدة "المحافظة". وكونها كانت محل القمع المستمر من نظام مبارك لا يفرقها عن تلك الأحزاب "الكرتونية" في جوهرية الموقف من نظام مبارك، حتى "يوم الغضب" ذاته!

ومع هذا.. تكرر انتقاده "الإخوان" مرارًا..

— نقد بيان "الإخوان" بعد فرار قادتهم من المعتقلات، ٣٠ يناير. وكان أسوأ ما فيه عدم تضمينه مطلب الميدان الرئيسي، رحيل

^{٥٢} ١/٤٤٣. وأيضًا: ١/٤٦٤، ٤٦٥. وللمزيد من نقد النخبة السياسية غير الحزبية، ثم تلك الحزبية التقليدية "معارضة الهامش" .. لاجتماعهما معا على نزعته انتهازية لحجز أماكن في بناء "النظام" مع عمر سليمان، ثم مع المجلس العسكري، وحتى ٣ يوليو: ١/٤٧٦، ٤٧٧، ٤٩٣: ٤٩٥، ٢/٨٢، ١٨٦: ١٨٨، ١٩٥، ١٩٦.

^{٥٣} ١/٤٤٤.

مبارك^{٤٥}. وحلله يمثل ما سبق من أن "الإخوان" حركة شعبية واسعة وحذرة، مضيئاً بوضوح أنها "ليست حركة ثورية". وهو ما يؤكد نقدنا إياه بعدم اعتبارها جزءاً من تلك "المعارضة الحزبية الهامشية"^{٥٥}.

- نقدهم، غير مرة، بخصوص عدم قبولهم "الدولة العلمانية"، مما عاق تأسيس "ميثاق سياسي وطني مشترك" .. مقارنهم بقبول "حزب العدالة والتنمية" التركي إياها^{٥٦}. وفي هذه المسألة نقاش كثير: ما هذه "الدولة العلمانية" المراد القبول بها؟ ما هذا "الميثاق السياسي الوطني المشترك" المفترض أنهم عاقوه؟ والأهم: هل تصح المقارنة بين الحالتين المصرية والتركية فيما يتعلق بـ"العلمانية"؟

- نقد "تحالف" الإخوان والعسكر.. في مواطن عديدة:

في تعديلات ١٩ مارس ٢٠١١^{٥٧}. في رفضهم "جمعة الغضب الثانية" ٢٧ مايو ٢٠١١، والذي تلاه "فصل" نحو مئة من أبرز ثوار شباب الإخوان (أسس بعضهم لاحقاً "حزب التيار المصري")^{٥٨}. حين اختار مرسي السيسي وزيراً للدفاع، وركن إلى ثقته فيه حليفاً قوياً بنظره، متغافلاً عن "جرائم" المخابرات العسكرية طوال أيام الثورة وما بعدها، وغير متنبه (أو متغافلاً أيضاً) إلى أن إرث "جهاز أمن الدولة"، بكل مافيه، قد آل إلى المخابرات العسكرية منذ اقتحامات الجهاز (على الأقل)! ويتصل بهذا تستر مرسي على طنطاوي وعنان وتكريميهما ودفاعه عنهما، ومنعه نشر "تقرير لجنة التحقيق في شأن ممارسات الجيش القمعية ضد المتظاهرين". واستمر مرسي في توهمه أنه متحالف مع "الصديق القوي"، رغم جلاء الرؤية نحو الانقلاب منذ مارس ٢٠١٣ على الأقل، حتى أوصل البلاد إلى كارثة ٣ يوليو!^{٥٩}

^{٤٥} ١ / ٤٦٠ : ٤٦٢ .

^{٥٥} ١ / ٤٤٤ . وانظر: ١ / ٤٧٦ .

^{٥٦} ٢ / ٢٤ ، ثم: ٢ / ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٣٤٦ . وهو ينتقد الإخوان، و"الإسلاميين" عمومًا، بخصوص عدم حسمهم الموقف من "مبادئ" الديمقراطية، وليس فقط "آلياتها" .. انظر: ٢ / ٣٠ ، ١٢٩ : ١٣٩ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٨٥ ، ٢١٥ ، ٢١٩ .

^{٥٧} ٢ / ١٣١ : ١٣٩ .

^{٥٨} ٢ / ١٤٨ : ١٥٠ .

^{٥٩} ٢ / ٢٦٦ : ٢٦٨ .

وقد تمخضت الفترة الانتقالية عن أن "مسايرة الإخوان [من قِبَل العسكر] كانت لاحتوائهم في البداية، تكتيكا لا بد منه، ضمن استراتيجية المجلس العسكري المعادية للحزبية بشكل عام وللإخوان بشكل خاص"^{٦٠}.. ويؤيد هذا كل التأييد ما نُسب لحسين طنطاوي ردًا على من اتهمه بأنه "سَلَّم البلد للإخوان": "لقد سلمتُ الإخوان للشعب".

وقد بدا مشهد "التسليم" هذا مسرحيًا بامتياز! مشهد أداء مرسى القسم، رئيسًا للبلاد ٣٠ يونيو ٢٠١٢، أمام هيئة المحكمة الدستورية (حارسه دستور النظام الذي قامت عليه ثورة يناير!^{٦١}): طنطاوي وعنان يدخلان القاعة قبيل ثوانٍ من دخول مرسى، فتضج صفوف القاعة الخلفية، حيث ممثلو القوى الثورية: "يسقطُ يسقطُ حكم العسكر".. فيهرع أحمد عبدالعاطي، الذي سيتولى إدارة مكتب الرئيس مرسى، ليهتف: "الجيشُ والشعبُ إيد واحدة"، فلا تتجاوب معه إلا الصفوف الأمامية، حيث ممثلو مؤسسات الدولة العميقة وحلفاؤهم!^{٦٢}.

ومن هنا تأتي أهمية تتبع نزوع الإخوان المبكر إلى "الهيمنة" و"استعراض القوة" والتلهف على "امتلاك زمام الدولة"، بالتحالف (من طرفٍ واحدٍ، كذلك النوع من الحب البائس!) مع أركان نظام ثار عليه الشعب:

١. في وقائع تشكيل "الجمعية التأسيسية للدستور" الأولى (مارس ٢٠١٢).. حيث تعاملوا، هم وبقية "الإسلاميين" بمجلس الشعب وخارجه، مع هذا الملف الحيوي "بعقلية الصراع على النقابات ومجالس الطلاب!" ولم يتصرف الإسلاميون، عمومًا، "كقوىٍ مسؤولة عن إنجاح التحول الديمقراطي باستيعاب مكونات المجتمع المصري في عملية حوار تنتج إجماعًا دستوريًا"^{٦٣}.

٢. نكوصهم عن قرار عدم الترشح للرئاسة.. حيث اتجه تعاملهم مع المرحلة الانتقالية نحو الاندماج في مؤسسات الدولة العميقة، واستغلال الفرصة للوصول للحكم. وعلى هذا بنوا تحالفاتهم، وبهذا تزايدت الهوة بينهم وبين القوى الثورية، و"نفسية الطائفة"

^{٦٠} ١٣٩، ١٣٨/٢

^{٦١} ٢٣٥/٢

^{٦٢} انظر: ٢٥٧/٢

^{٦٣} ٢٢٦/٢

مضوا بأنفسهم وبالبلاد إلى الكارثة الراهنة!^{٦٤}.

٣. بإصرارهم "العجيب"، بسيطرتهم على مجلس الشعب، على إقالة وزارة الجنزوري نهاية مارس ٢٠١٢ رغم أنها ستسقط تلقائيًا عند انتخاب الرئيس في يونيو ٢٠١٢.. أي بعد نحو ثلاثة أشهر!^{٦٥}.

٤. نكولهم عن جوهر "اتفاقات فيرمونت"، يونيو ٢٠١٢، مع تحالف السياسيين والمتقنين الذين كادوا "يكونون جبهة ديمقراطية عريضة تمثل شبكة اجتماعية/سياسية حول مؤسسة الرئاسة المنتخبة". حيث تعاملوا مع "الحلفاء" تعاملهم مع "الأدوات".. كأي حركة شمولية!^{٦٦}. ثم تعمقت المأساة بالصددمات الدامية داخل معسكر الثورة ذاته، بين الإخوان وحلفاء الأمس القريب!^{٦٧}.

انضفت إلى هذا كله "المزايدة" على مرسي، منذ أسابعه الأولى، ل"إفشاله"، اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا، عبر تواطؤ أجهزة الدولة العميقة ضده وبالشائعات والحملات المنظمة^{٦٨}. وأثمرت هذه الحملات الإعلامية و"الميدانية" ضد مرسي، وما صاحبها، لدى قطاعات عريضة من الشعب توفًا شديدًا إلى الجيش بوصفه القوة المنظمة الوحيدة البعيدة عن مرمى التصارع! وقدم المصريون بذلك دليلًا قاطعًا على قصر ذاكرة المجتمعات وميلها للنسيان، ولا سيما حين تُستفز غرائزها ومخاوفها!^{٦٩}. وكان قد بدأ هذا "التوق" الصريح في بورسعيد عقب أحكام الإعدام الكثيرة في قضية "استاد بورسعيد" يناير وفبراير ٢٠١٣^{٧٠}، وتصاعدت حتى النهاية مع "حركة تمرد" مايو ويونيو ٢٠١٣^{٧١}.

^{٦٤} ٢٣٠ / ٢ : ٢٣٤، لا سيما ص ٢٣٣. وأيضًا: ٢ / ٣٦٤، ٣٦٥ والحاشية ١٧ مهمة جدًا.

^{٦٥} ٢١٦ / ٢ : ٢١٧.

^{٦٦} ٢٥١ / ٢ : ٢٥٣، وأيضًا: ٢ / ٣٢٨.

^{٦٧} أشار بشارة سريعًا لبدايات هذه الصدمات، وبعض مفاصلها، دون أن يقف عندها بالتحليل المناسب خطورتها: ٢ / ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٤٣ : ٣٤٦.

^{٦٨} ٣١٦ / ٢ : ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٥ : ٣٢٨، ٣٣٨، ٣٤٥، ٣٥٥.

^{٦٩} ٣٤٠ / ٢ بتصرف.

^{٧٠} ٣٣٧ / ٢ : ٣٤٠.

^{٧١} ٣٥١ / ٢ : ٣٥٧.

وخلاصة هذه السنة الكبيسة.. أن مرسي " لم يكن قادرًا على كسر النظام القديم بالقوة، مثل الخميني. ولا جاهزًا للدخول في تحالفات شعبية واسعة تفرض الإصلاحات في سياق عملية التحول الديمقراطي. لذلك هاجمه الثوريون والإصلاحيون جميعًا، واستضعفه النظام القديم!"^{٧٢}.

ورغم كل هذه الانتقادات العميقة، والحقة، لم ينتقد بشارة، ولم يحلّل حتى كما ينبغي له، خطاب "اعتصام رابعة" (الذي وصفه بـ"الصمود الأسطوري"^{٧٣})، واكتفى بعبارة "مائة"، في سياق انتقاده فصيلًا من السلفيين يرى "أن الصراع ثنائي بين الإسلام وخصومه" .. قال: "على نحو ما بدا في خطابٍ محسوبٍ على جماعة الإخوان في لحظة الأزمة"^{٧٤} .. وكأن سيل الهراء البغيض الذي ظل بمنصتي "رابعة" و"النهضة" طوال نحو خمسين يومًا، هي تقريبًا مدة الاعتصام فقط، كان مجرد "لحظة" عابرة، ثم هو مجرد خطاب "محسوب" على الإخوان ولا يعبر عن جوهر رؤيتهم!

الواقع .. أن ما سمعناه طوال تلك الفترة الكئيبة، وتحديدًا منذ ٢٨ يونيو ٢٠١٣، هو خطابٌ إخواني تمامًا. ليس فقط لأنه قيل على منصاتهم، بل لأن قيادات من الإخوان صرحوا به مرارًا، وبتنوعات مختلفة. وهم مسؤولون عن آثاره الكارثية - فكريًا وسلوكًا -، مسؤوليةً مباشرةً وتبعيةً. وهو لم يكن خارج السياق، بل هو في صلب خطابهم، وحلفائهم، منذ مارس ٢٠١١، حيث "غزوة الصناديق"! ثم .. إنه ليس مجرد خطاب لفظيّ بلا "نواتج" على الأرض. بل هو المقدمة اللفظية/ الفكرية للدماء التي سألت، و"مشاريع الشهداء والشهيدات"، وصولًا إلى الدعوة لـ"المفاصلة" .. وما بينهما من مأسٍ واقعية، لا فكرية وحسب!

هذا الخطاب (تأكيدًا: منذ مارس ٢٠١١) هو ما أدى إلى أغنية "انتو شعب واحنا شعب"^{٧٥}.

^{٧٢} ٢ / ٢٧١ بتصرف. وانظر: ٢ / ٣٤٦.

^{٧٣} ٢ / ٣٩٦.

^{٧٤} ٢ / ٣٧٦.

^{٧٥} انظر: ٢ / ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٩١. ولم يتوقف بشارة بما ينبغي مع هذه الأغنية الخطيرة!

وبهذه المناسبة أقول: عندما استمعث، تلك الفترة، إلى هذه الأغنية القبيحة غصت روعي بما لم أتمكن من كتابته وقتها كما أود! سياق الأغنية رديء جدًا، ومغزاها النهائي قبيح جدًا. فهي تركز على حال الانقسام السياسي، وتعمّق حال "المفاصلة الشعورية" دينيًا واجتماعيًا. وكان الأكثر رداءً، والأفحش قبحاً، هو ما أدى إلى هذه الحال البئيسة. والحق أن ما أدى إلى هذه الحال هو خطاب الإخوان وحلفائهم، الذي اهتمت برصده شخصيًا، وبلا وسائط، منذ مارس ٢٠١١

الانتقاد الوحيد الذي وجهه بشارة لهذا الاعتصام "الطائفي" (بحسب ما يستفاد من وصفه هو ذاته) هو أنه كان "بلا أفق" ..
"فما الفائدة من اعتصام مئات الآلاف إذا كانوا معزولين ضمن الملايين وإذا كان جهاز الدولة مصطفًا ضدهم؟"^{٧٦}.

أخيراً.. لست بحاجة للتنبية على أن الانتقاد الجذري لهذا "الخطاب الطائفي" (البادئ منذ مارس ٢٠١١) لا يلزم منه مطلقاً الرضا بجرائم القتل وما تلاها من اعتقالات وتعذيب. سيظل الدم وصمة عار في جبين من روج له ورضي عنه.

الفكرة الجوهرية هنا هي أن ظلم المخطئ لا يُصحح أخطاءه ولا يبررها.

وقد تحسّن الإشارة، أخيراً، إلى أن التركيز، في قراءة الثورة قراءةً فاحصةً ناقدة، على "ملف الإخوان" ليس شماتة، فهي ليست من صفات الباحثين، ولا استقواءً على الطرف "الضعيف" من المعادلة الراهنة.. بل هو للبيان الواضح الذي لا يلتبس أن قيادة الإخوان خراًكاً يزعم أنه يريد استعادة "روح الثورة" إنما هو باطلٌ من الوهم، وزائفٌ من القول، وضلالٌ من السعي! ولو لم ينتبه جميع من يريدون استئناف روح ثورية في هذه السنين العجاف إلى هذا، بحسم ووضوح؛ فسوف تَرزح مصر، عقوداً إضافيةً (الله وحده يعلم متى وكيف ستنتهي!)، في ظل سيطرة هذه العصابة العسكرية!

ويؤسفني التذكير هنا بأن القذافي ظل مضحوكاً منه ومن "طرازه" البئيس، ضحكك تفكُّه في كثيرٍ من الأحيان، اثنتين وأربعين سنةً كاملة.. اثنتين وأربعين، لا أقل!

فلينظر كلٌّ كيف يرى!

ووصولاً إلى بدايات اعتصام رابعة في ٢٨ يونيو ٢٠١٣، والذي تفاقم وازداد قبحاً وخطورةً مع توالي الأحداث.

ومن مظاهر هذا الخطاب المنحرف والخطير الدعاء "المتعدي" (حتى بالمفهوم الشرعي) بالنصر على "الأعداء" وتشيتت صفوفهم ونحر أعناقهم.. وزعم الإخوان وحلفائهم، بالقال والفعال، أنهم "معسكر الإسلام"، وأن المعسكر الآخر لا يستهدفه سياسياً، بل دينياً. وأنه "إن تهلك هذه العصابة؛ فلن تُعبَد في الأرض بعد اليوم". وأنهم في "رابعة" محاصرون من أعداء الإسلام وأنصار العلمانية والانحلال، كما حوَصر النبي وأصحابه من أحزاب الكفر والنفاق. ... إلى آخر تجليات هذا الفكر الفاسد المنحرف والأخطر - شرعاً وسياسةً -، والذي هو - لدى كل عاقل - مقدمة سفك الدماء.

وعندما سمعتُ من أنصار ٣ يوليو دعاءً مقابلاً على الإخوان وحلفائهم، قلتُ: "كما أنني ضد دعوات "رابعة" المتلحفة بالدين.. فإنني، وأيضاً، ضد مثيلاتها من غيرهم. هذا خلاف سياسي، لا يجوز - شرعاً ولا وطنياً - حرّفه إلى "حرب دينية"!".

قال لي أحد "المراقبين" حينها: "الإخوان أقرب إلى الإسلام من السيسي وأبالسته". فقلتُ له: "الصراع سياسي.. لا بين إسلام وغير إسلام. والخلط بين الأمرين هو أحد جرائم الإخوان المركبة".

^{٧٦} ٣٩٦ / ٢

(٦)

مسائل متفرقة

١. في الفصل الأول "خلفية تاريخية موجزة"، من الجزء الأول، انصب التأريخ على الجانبين السياسي والاقتصادي، مع حضور متقطع للاجتماعي. وخلا من زاويتي تناولٍ على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، تأريخياً.. أولاهما الزاوية الثقافية/ الفنية^{٧٧}، التي لم تغن عنها الإشارات المتكررة إلى "الإعلام" وأهله، فهذا جزء فقط من زاوية الثقافة. وثانيتها الزاوية الدينية، وهي الأكثر غياباً أثناء الكتاب كله، لا عن هذا الفصل وحسب، مع ضرورة تناولها، لا سيما جانب "المؤسسة الدينية" الرسمية منها.. فهي لم تكن بلا حضور، مهما يكن تقييم هذا الحضور، منذ تأسيس جمهورية يوليو وحتى اليوم. ومروراً بالدور اللافت الذي أدته منذ سقوط مبارك وحتى لحظة ٣ يوليو^{٧٨}، لا سيما "الوثائق" الصادرة عنها^{٧٩}، و"احتضانها" حوارات عديدة حول قضايا الرأي العام تلك الفترة.

٢. اهتم بشارة بتكرار نقده، ليؤكد فيه فيما يبدو، "خطاب العظمة الفارغ والبلاغة الشوفينية" الذي لا يزال، منذ عبدالناصر وحتى اليوم، "يلوّن الخيبات والإخفاقات" مستنداً إلى اعتبار أي نقد لسياسات النظام المصري، نظام يوليو الذي لا يزال، "نقداً لمصر نفسها وحقداً على عظمتها"^{٨٠}.. وتعبير أحد كبار "كهنة" المؤسسة الدينية في السنوات الأخيرة "حسدًا لمصر" (بنص تعبيره: "مصر محسودة")، يقتضي رُقيتها كما يُرقي المحسود من الناس! "وهو الأسلوب الذي أمكن لثورة ٢٥ يناير كشفه وتحديده وتغييره، وإنْ لمرحلة قصيرة، عاد بعدها هذا الأسلوب الإعلامي مع عودة الجيش إلى السلطة"^{٨١}.

^{٧٧} من مواطن تناول الشأن الثقافي النادرة: الإشارة إلى اعتصام أعداد من المثقفين والفنانين احتجاجاً على علاء عبد العزيز، وزير ثقافة مرسي، والمطالبة بإقالته: ٣٦٢، ٣٦١ / ٢.

^{٧٨} ٣٦٤، ٣٦٣ / ٢: فتوى "جواز المعارضة السلمية، وأنها لا علاقة لها بالإيمان والكفر" ١٩ يونيو ٢٠١٣.. في سياق "تجهيزات" ٣٠ يونيو. هذه أهم إشارة للمؤسسة الدينية بالكتاب، متناً وحاشيةً.

^{٧٩} ذكر خاطف لـ "وثيقة الأزهر" يونيو ٢٠١١، في سياق جدل المبادئ الدستورية: ١٩٤ / ٢. ولـ "وثيقة نبد العنف" يناير ٢٠١٣: ٣٣٨ / ٢.

^{٨٠} ١٣٦ / ١. وأيضاً: ٥٨ / ١، ٦٣، ٧٥، ١٤٧، ٧٩ / ٢، وغيرها.

^{٨١} ١٤٧ / ١. وانظر: ١٠٢ / ٢ متناً وحاشيةً، ٣٩٤ / ٢ الحاشية، ٤٩٠ / ٢. وفي حاشية ١٤٣ / ١ مسٌ مبكر بأبواق نظام مبارك الإعلامية، من أصحاب "الظواهر الصوتية" و"المزايدات على الوطنية"، ممن تبين بعد ٢٥ يناير أنهم كانوا أبواقاً وأدوات في لعبة صراع الأجنحة داخل النظام.. بحسب بشارة.

٣. في سياق رصد الكتاب احتجاجات المصريين قبل الثورة^{٨٢}.. افتقدت الإشارة إلى "تنظيم ثورة مصر" (١٩٨٤ - ١٩٨٧)، واستغريته من كتاب يحمل عنوان "ثورة مصر"! نعم.. كان التنظيم مكرسًا ضد الصهاينة والأمريكان، لكن منطلقه الرئيسي لهذا هو الاحتجاج على سياسة النظام المصري منذ خطوات السادات نحو الحوض الأمريكي، وهي السياسة ذاتها التي عمقها خليفته مبارك. وقد كان يكفي لذكر هذا التنظيم وأهميته، على قلة فعالياته النوعية وقتها، هو انه استطاع تحريك مظاهرة احتجاجية باكرة ضد النظام، لا الصهاينة وحسب، تهتف "ثورة مصر طريق النصر".. كان ذلك في سنوات مبارك الأولى (معرض كتاب القاهرة، مارس ١٩٨٦) حيث كان لا تزال قطاعات شعبية تعتقد أنه "بريء"!

كما لفتني خلو الكتاب من أية إشارة إلى الاحتجاجات الواسعة جدًا والموجعة للنظام التي قام بها أعضاء بعض الجماعات الإسلامية طوال نحو عشر سنين^{٨٣}. نعم.. ربما لا تبدو هذه احتجاجات "شعبية".. لكنها عبرت عن قطاعات من الشعب حينها، وكانت تحظى في سنوات عديدة بحاضنة شعبية مكنتها من الاستمرار والمناورة عقْدًا كاملاً!

قد تكون حجة بشارة أن هذه وتلك لم تكن "احتجاجات شعبية". لكن ينقض هذا أن الاحتجاج الوحيد الذي ذكره في تأريخه الاحتجاج خلال العشرين سنة الأولى من عهد مبارك لم يكن شعبيًا بالمرّة، بل لا تزال مسؤولية بعض أجنحة النظام ذاته عنه ملفًا مفتوحًا! أعني احتجاجات قطاعات من قوات "الأمن المركزي" (فبراير ١٩٨٦). فضلًا عن أن جُلَّ الاحتجاجات في عقْد مبارك الأخير كان "فئويًا"، بل و"نخبويًا" محدودًا جدًا في النطاق والمشاركة والتأثير.. على أهمية كل احتجاج بقدر، وصولًا للاحتجاج الأكبر في ٢٥ يناير.

٤. وفي السياق ذاته، احتجاجات المصريين قبل الثورة.. لا مسوغ لإهمال دور الصحافة الاحتجاجي منذ التسعينيات، ثم اتجاه الإعلام الخاص إلى "تغطية" الاحتجاجات وإثارة النقاش المجتمعي حول القضايا العامة منذ ٢٠٠٥. ورغم إشارة بشارة المقتضبة لهذا الدور^{٨٤}؛ فإنه لم يُخلها من الغمز. ولم يشر إلى تحطّي بعض الصحف أيام مبارك "كل" الخطوط الحمراء حينها، لا سيما

^{٨٢} ٣٥٥ / ٢٢٥ : ١

^{٨٣} أشير إليها في سطر واحد، ٩٧ / ١، وفي سياق غير سياق حركات الاحتجاج. ثم في أقل من سطر ١ / ١٠٢.

^{٨٤} ٣٣٢ / ٢، ٣٣١

جريدتا "العربي الناصري" و"الشعب"، ثم "الدستور" (في نسختيها) و"صوت الأمة". كانت موجة الإعلام الاحتجاجي قد بدأت بالصحف الورقية والإلكترونية قبل أن تعضدها الفضائيات الخاصة (بداية من برنامج "العاشرة مساء" الذي كان طفرةً كبيرةً حينها، وسابقةً، في الأداء الإعلامي المصري منذ انطلاقة ٢٠٠٥)^{٨٥}.

أما بعد الثورة، ولا سيما في سنة مرسى.. فلا يختلف منصفٌ على تفشي "حال من الانحياز الفج وعدم المهنية، والممارسات الدعائية التي جعلت المشهد أقرب إلى حروب الدعاية السوداء ومكبات الأكاذيب التي تضلل الجمهور، أو تشير الصخب للتعمية على القضايا والصراعات الحقيقية ووعي الناس بها"^{٨٦}. صار الإعلام جزءًا من ترسانة الدعاية الصراعية وخدمة جماعات الضغط التي تمثل جبهة الثورة المضادة، ومعززًا فوضى منعت توحيد الجهد لإنجاز أهداف الثورة^{٨٧}. ورغم أهمية الفصل الخامس عشر من الجزء الثاني، المعنون "الإعلام الموجه" .. إلا أن "الإنشائية قد غلبت عليه، لا سيما صفحاته الأولى"^{٨٨}.. التي بدت وكأنها مقال صحفي، لا جزءًا من تأريخ تحليلي.

وفي هذا السياق ذاته: على أهمية ومحورية دور قناة الجزيرة.. إلا أنها لم تكن الوحيدة في تغطية أحداث الثورة اللحظية^{٨٩}. كانت هناك بضع قنوات أخرى.. تابعت منها، شخصيًا، على وجه الخصوص "الحرّة" .. وكانت متميزة للغاية، وصوتًا عاليًا للثورة، لا سيما مذيعتها المتميز وقتها، متابعةً ودقةً وأداءً، أكرم خزام.

٥. رصد الكتاب تواطؤ الجيش مع محاولات أنصار النظام استغلال "الخطاب العاطفي" لمبارك، والتي بلغت ذروتها بسماحه وتسهيله وصول قوافل الجمال والأحصنة إلى ميدان التحرير، وهو ما اشتهر منذ لحظتها بـ"موقعة الجمل" (٢ و ٣ فبراير)^{٩٠}. لكنه

^{٨٥} إشارة صريحة، نادرة، إلى الإعلام الخاص المرئي ودوره في السياق الاحتجاجي قبل ٢٥ يناير (قناة "دريم". دون ذكر برنامج "العاشرة مساء" تحديداً): ١ / ٣١٣. أول إشارة إيجابية صريحة إلى الإعلام الخاص المرئي ودوره منذ يوم ٢٧ يناير ٢٠١١ (قناة "أون تي في" وحسب): ١ / ٤١٣.

^{٨٦} ٣٢٩ / ٢

^{٨٧} ٣٣١ / ٢ بتصرف.

^{٨٨} ٣٢٧ : ٣٢٥ / ٢

^{٨٩} انظر: ١ / ٤٨٤.

^{٩٠} ٤٩٠ : ٤٨٧ / ١

غفل في هذا الموضوع المهم من الجزء الأول^{٩١} عن رصد الانتهاكات التي نُسبت للجيش باكراً جداً، منذ يوم ٣١ يناير، بل منذ ٢٨!

٦. في سياق تناول أحداث اقتحامات مقر "جهاز أمن الدولة"، في مارس ٢٠١١^{٩٢}، لم ينتبه الكتاب لفرضية مهمة ومؤثرة في التحليل، كانت متداولة وقت الأحداث بين الأوساط التي انتبعت مبكراً لخطورة "المجلس العسكري" على الثورة.. وهي أن "المجلس العسكري" كان قد وضع يده باكراً على نسخ كاملة من وثائق "أمن الدولة"، وأنه "أغرى" باقتحام المقر لأهداف عدة، تاركاً "نسخاً" من بعض الملفات ببعض المقار لأغراض لم تكن خافية. أشار الكتاب بالحاشية، لا المتن، إلى بعض هذه الملفات المتروكة "عمداً".. دون تحليل، رغم خطورة هذه الواقعة وتأثيرها في مجريات الأحداث اللاحقة وحتى اللحظة! ومن أخطر ما كان بين هذه الملفات (بعضها حقيقي، وبعضها أشيع أنه "مفبرك") ما من شأنه توسيع هوة الاحتقان الطائفي، وأخرى تمس أعراضاً وذمّ عدد كبير من رموز المجتمع من مؤيدي "المجلس العسكري" ومعارضيه على السواء!

٧. رغم أن بشارة يشير باقتضاب (لا يناسب، برأيي، خطورة المسألة) إلى خطأ تسمية الانقسام البادئ، مع التعديلات الدستورية (مارس ٢٠١١) والاستفتاء عليها، انقسامًا بين "القوى المدنية" والقوى الإسلامية^{٩٣}.. رغم هذا؛ يستخدم هو شخصياً هذه البنية التركيبية الخاطئة، "القوى المدنية"، المنتجة لدى جُلّ متناولي الثورة منذ ذلك التاريخ خطأً في قراءة الوقائع وخللاً فادحاً في التحليل! في حين كان الواجب على باحث جسور، مثله، أن يبادر إلى طرح ما يراه صائباً علمياً وواقعياً في سياق تأصيلي رائد، وألا ينساق وراء مثل هذه البنى التركيبية التي يقر هو شخصياً بخطئها! فالخطأ الشائع مردول مطلقاً، لا سيما إن كان مما تُؤسّس عليه التحليلات وتُستنبط منه النتائج. والصواب المهجور يجب استعماله لينتشر (بالمناقضة التامة للمقولة البغيضة: "خطأ شائع خير من صواب مهجور").

ومما يتصل بهذا ما أشار إليه من حصول "شرح بين القوى السياسية الدينية والقوى السياسية غير الدينية، وتحول بالتدرج إلى شرح

^{٩١} رغم إشارته السريعة إليها لاحقاً في الجزء الثاني: ٩٢ / ٢، ثم بتفصيلات في غاية الأهمية: ٩٥ : ٩٧.

^{٩٢} ٨٩ / ٢ : ٩٢.

^{٩٣} ١٣٤ / ٢.

يكاد يكون هُويًا^{٩٤}، وذلك نتيجة "سوء تدبير القوى السياسية في المرحلة الانتقالية". وهذا التعبير غير دقيق. فمثلاً.. كاتب هذا المراجعة أبدى معارضته الحاسمة والقاطعة والحادة لتصوير قطاعات "إسلامية" الاستفتاء بوصفه تصويتاً للشيعة بـ"نعم"، وضدها بـ"لا". فهل يمكن اعتباري، وأنا الأزهري النشأة و"المتدين" ولو شيئاً ما!، في جبهة "القوى السياسية غير الدينية" التي رفضت ما رفضت؟!^{٩٥}.

٨. في سياق "تأريخي" .. لم يكن يحسن، في تناول معركة هذه التعديلات، إهمال رصد مقولات "غزوة الصناديق" و"الشعب قال للدين نعم" ونحوها مما كرسه "إسلاميون" متنوعون، منهم "الإخوان المسلمون"، وإن كان "السلفيون" هم الأعلى صوتاً بها!

٩. مع أن "المؤسسة القضائية" قد حظيت بتغطية جيدة في الجزء الأول في سياق تأريخ الاحتجاجات قبل ٢٥ يناير^{٩٦}.. إلا أنها لم تحظ في الجزء الثاني بما كان ينبغي لها من مساحة خاصة، رغم تعدد الإشارات المتناثرة حول أدوارها السلبية، وصولاً إلى صيرورتها أحد أجنحة الانقلاب الرئيسية.. حيث "انتهى الأمر إلى تحكم الجهاز القضائي، شبه الكامل، بالمسار السياسي وبمصير المؤسسات المنتخبة.. في سابقة لا مثيل لها في النظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية!"^{٩٧}.

١٠. في سياق نقد رؤية الإخوان الاقتصادية في سنة حكمهم^{٩٨}.. لم يشر بشارة إلى التحسن الملحوظ في أداء وزارة من أهم الوزارات الاقتصادية، وهي وزارة التموين التي تولاها بنجاح باسم عودة.

١١. الجانب التوثيقي:

مثلت المقابلات الشخصية مع الناشطين، أفراداً وجماعات، العمود الفقري لهذا العمل التوثيقي. وقد أجرى بشارة بعضها بنفسه، واستعان في معظمها بمجموعة من الباحثين والصحافيين الذين أجرؤا المقابلات ووثقوها، مباشرةً وعبر "تطبيق سكايب" ونحوه.

^{٩٤} ١٧ / ٢. وأقول: مع الأسف.. قد صار الأمر هكذا فعلاً!

^{٩٥} يعود بشارة (٢ / ٣٥٧، ٣٥٨)، لشيء من التدقيق بهذه المسألة، بقوله: "إن انقسام المجتمعات العربية بين علمانيين ومتدينين، أو بين قوى سياسية "تدعي" أنها متدينة وقوى سياسية "تدعي" أنها دينية...". وهو الأدق؛ لأن الناس ليسوا إما علمانيين وإما متدينين.

^{٩٦} ١ / ٢٤٩ : ٢٦٣.

^{٩٧} ٢ / ٣٦٢. ومن هذه الإشارات المتناثرة: ٢ / ١٤٦، ١٥٦ : ١٥٩، ٢١٦، ٢١٨ : ٢٢٠، ٢٣٥، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٣، ١٨٣، ٢٨٤، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٦٢.

^{٩٨} ٢ / ٢١١، ٣١٢. وفي تحليل سنة مرسى اقتصادياً: ٢ / ٣١٠ : ٣٢١.

وكثيراً ما نبه الكتاب إلى كون بعض جلسات الشهادات تمت بصورة جماعية، وأن حضورها كانوا ينتمون إلى تيارات مختلفة، ليبرالية وإسلامية ويسارية. وأنها تميزت بحالة نقاشية تفاعلية فيما بينهم، "وبالتالي.. وفرت هذه الشهادات فرصة تصويب بعض المعلومات، ودقة رسم سير الحوادث، وتحديد الناشطين الفاعلين محلياً في [كل محافظةٍ تم تناولها]، دون بخس أدوار الأطراف كلها"^{٩٩}. وحين كان بشاره يصوغ من مجموع شهادات منفردة مشهداً أو تفصيلاً، وما إليهما، كان يشير إلى هذا بقوله: "معلومات متقاطعة من شهادات...". ويذكر توثيق أسماء الشهود وتواريخ إفاداتهم وأسماء مساعديه الذين تلقوا الشهادات ووثقوها.

وهذا كله يفيد الكتاب مصداقيةً عاليةً، وامتيازاً على كل ما رأيتُ، حتى الآن، مما صدر عن الثورة. يقول بشاره: "نظراً لراهنية الموضوعات، لا سيما في الجزء الثاني، وعدم توافر مصادر ثانوية عنها.. كان لا بد من الاعتماد على المادة الخام (من الصحف والمواقع الإلكترونية الموثوقة) وقولبتها، بعد مقارنتها وغربلتها، والتحقق منها بالفاعل مع باحثين ومراقبين مصريين، منهم من شارك في الحوادث، وبإعمال العقل التحليلي والمقارنات وفهم السياقات"^{١٠٠}.

١٢. بالطبع.. استأثرت أحداث القاهرة بالشرط الأعظم من الشهادات التوثيقية والتفاصيل اليومية، ولا غرابة.. فالقاهرة هي بؤرة الثورة، و"ميدان التحرير" هو سرُّها ونواؤها الصُّلبة.

ومع هذا.. حظيت بقدرٍ توثيقي جيد كلٌّ من: المحلة الكبرى/ محافظة الغربية (حيث التجمعات العمالية العتيدة، والتاريخ النضالي الممتد، لا سيما تأسيس "حركة ٦ إبريل" منذ سنة ٢٠٠٨م)، والسويس (حيث أوائل شهداء الثورة)، والإسكندرية (العاصمة، غير الرسمية، الثانية). وبصورة أقل: أسوان (أقصى جنوب مصر). يقول بشاره بهذا الخصوص: "... فثمة خصوصية لكل مدينة مصرية جعلتها قابلةً، أو غير قابلة، للثورة"^{١٠١}.. ولقد وددتُ لو أنه استطرد في هذه المسألة المهمة شيئاً ما. فاستيعاب جميع محافظات مصر بالتحليل، ولو مختصراً، جديرٌ بمثل هذا العمل الكبير إنجازاً وموارد.

١٣. بهرني التصوير النابض بالحياة، "السينمائي" بامتياز، لانطلاق الثورة الحقيقي بـ"ميدان الأريعين" في السويس.. بُعيد صلاة مغرب ٢٥ يناير^{١٠٢}. ويشابهه السرد التفصيلي الحي لوقائع يوم الغضب في القاهرة^{١٠٣}، وفي الإسكندرية^{١٠٤}.

^{٩٩} انظر، مثلاً، حواشي الصفحات: ١/ ٣٨٦، ٥٥٥، ٥٨١.

^{١٠٠} ٣١ / ٢ بتصرف.

^{١٠١} ٦٠٢ / ١

^{١٠٢} ٥٦٦ / ١

(٧)

ملاحظات معلوماتية وكتابية وتحريرية

بقيت إشارة أخيرة إلى هُنات معلوماتية وكتابية وتحريرية.. لم أكن لأشير إليها لو لم يتوفر لهذا العمل الكبير المهتم ما توفر، من إمكانات بشرية ومادية هائلة جديدة بأن ينتج عنها عمل "نموذجي" لا تشوبه مثل هذه الشوائب الصغيرة.. احترامًا للعربية، لغةً وثقافةً وحضارةً، التي يصدر عنها عزمي وبشارة و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات".

١. الأصل، لغويًا، في النسبة أن تكون إلى المفرد.. فيقال مثلاً: نظمٌ دستورية، لا دساتيرية. على أنه تجوز النسبة أيضًا إلى الجمع.

والكتاب بطوله يختار، في التعبير عن الحركات التي يقودها الطلاب، النسبة إلى المفرد "الحركات الطلابية". وهذا لا بأس به من جهة أصل المسألة. لكنه حين ينسب إلى ما يصنعه العمال يختار النسبة إلى الجمع "الحركات العمالية". وهذا أيضًا لا بأس به جوازًا.

الخلل التحريري يأتي عندما لا يستقيم التحرير بكتاب أو نص على سنن. ويزداد الخلل الإيقاعي حين تتكرر النسبتان معًا في سياق واحد مراتٍ كثيرة، فينتقل المرء في الفقرة الواحدة بين نسبة إلى مفرد وأخرى إلى جمع، بلا داعٍ - البتة - للترفة بين الجمعين!

على أن النسبة إلى الجمع في مثل هذه المواطن هو الأدنى إلى "الاستخدام الحديث"، وأقرب إلى دلالة الكثرة المقصودة في مثل هذين الجمعين تحديداً "الطلاب" و"العمال".

٢. ثمة ملاحظات تحريرية على مواضع عديدة، رصدت منها نحو ستين، يتعلق معظمها بتكرار تحريري، كثير منه في الصفحة الواحدة. وهو مما يمكن تلافيه بسهولة، مما يوفر صفحاتٍ عديدةً عبر الكتاب كله.

١٠٣ / ١ : ٤٢٥.

١٠٤ / ١ : ٥٩٣ : ٥٩٧.

كما أن ثمة ملاحظاتٍ معلوماتية، رصدتُ منها أكثر من ثلاثين.

وثمة عشراتٌ من الأخطاءِ الموضعية الفادحة المتصلة بالأغلاط النحوية (الإعراب وعلاماته) واللغوية (الدلالات.. مثل "الاستهتار"، بدل "الاستهانة". والاشتقاقات.. مثل "المُقاس"، بدل "المَقْبِس")، وبالأحرى ما يرجع إلى الخطأ الطباعي المخض، وبالطبع ما يتصل بخلل النظام الترميمي في كثير من المواطن المؤثر بعضُها. ويؤسفني التنبيه إلى أن مجمل هذه الأخطاء يسيء للصورة العامة للكتاب عريئاً!

٣. ثمة ملاحظة تحريرية ستختصر صفحات عديدة (لن تقل عن مئة صفحة!): لا حاجة مطلقاً في كتاب ورقي إلى إكمال روابط مواقع الإنترنت حتى النهاية، بكل رموزها التي تستغرق عدة أسطر في كل رابط، وأحياناً احتلت مساحة تكفي أكثر من ١٥٠ كلمة بخط الهوامش الدقيق! مثل: F%252Ft.co%252F7٢٥٢%

وأيضاً.. تصغير حجم الخط في مثل هذه الروابط يوفر صفحاتٍ إضافية.

٤. الفهرس العام (الخاص بالأعلام والأحزاب والهيئات... إلخ) بحاجة إلى كثير من الضبط والتحرير.. حيث سقطت منه كثير من الأعلام والمفردات، وبعض المفردات سقطت بعضُ مواضع ذكرها. فضلاً عن سقوط فهرسة الحواشي تماماً، وفيها مهماتٌ كثيرة.

٥. لو كنت مصمِّمَ غلاف الجزئين؛ لاخترت لأولهما صورة تعبر عن "حريق القاهرة"/ يناير ١٩٥٢، بوصفه الشرارة الأخيرة المباشرة التي أدت لـ "حدث" ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبداية "جمهورية يوليو"، التي ينتهي الجزء الاول ببداية سقوطها في ٢٥ يناير ٢٠١١. أما الجزء الثاني؛ فقد كنت سأختار له صورة تعبر عن إحدى أهم ذروات التحرك الشعبي المصري منذ ٢٥ يناير.. وهل أدل عليها من "مشهد رأسي" من "ميدان التحرير"؟

على أن في الصورة المختارة لكلا الجزئين دلالة ما على قتامة الأجواء! فثمة غبارٌ يكاد يكون ملموساً يُعتمُّ على الأهرامات الثلاثة في خلفية المشهد، وكأبنةٌ تظلل المباني في صدارته مع ما يشبه "الهباب" عليها.. وهو ما يعرفه جيداً كل من عانى زحام القاهرة وغبارها و"هباب" طرقها!

(٨)

خاتمة

طوال نحو ثلاثة أسابيع، فترة عكوفي على القراءة الفاحصة لهذا الكتاب، لم أستطع التخفف من حال كَمَدٍ وتعاسة طاغية! كانت ثورة يناير الفرصة الاستثنائية لكسر طوقٍ من البؤس المتصل و"الفوات والانسداد التاريخيين" .. بدا أنه لا سبيلَ لكسره! ثم أفلتت.. "مثلٌ صيفٍ لن يتكرر!" (بالاعتذار من الكاتب المغربي محمد برادة).

أصبحتُ الثورة "قصةً أمل كبير انتهى إلى مأساة، وُخلمَ أجيال استحال كابوسًا!" .. كما يقول عزمي بشارة.

ورغم هذا الأسى المشروع.. تبقى الخلاصة النهائية من هذا السفر الجليل:

لا حتمياتٍ تاريخية.

بل.. صيرورةٌ، وتداول.

الفعل سيظل ممكنًا، رهناً بإرادات البشر وتفاعلهم الإيجابي الصحيح مع معطيات واقعهم، مع كل ما يلزم من استحضار التجارب والخبرات، مهما يكن من سوءٍ أو هزيمة.. ستظل مؤقتة.

أو، لأكون صادقًا مع نفسي، هكذا ينبغي الإيمان لمن شاء له حظُّه الحسن أن يظلَّ محكومًا بالأمل!